

## مستقبل الإمبراطورية الأمريكية

هل دخلت أمريكا مرحلة التراجع؟

د. محمد عبد العزيز ربيع

إنني أعتقد بأن أمريكا دخلت مرحلة صعبة تتجاوز التراجع، يمكن أن نسميها مرحلة "التدمير الذاتي". وهذه مرحلة من طبيعتها أن تواصل عمليات التدمير دون ضجيج، وأن تصل محطاتها الأخيرة قبل أن تستيقظ الشعوب المعنية من غفوتها وتدرك حقيقة ما وصلت إليه الأحوال من تدهور. ويعود السبب في ذلك إلى كون التدمير الذاتي عملية داخلية مركبة تتحرك ببطء شديد، ولا تطرح نفسها كتحدي يهدد قيم المجتمع وفلسفة حياته، وذلك بخلاف التحديات الخارجية. وحيث أن النخبة الحاكمة في أمريكا تتشكل من قوى تتمتع بامتيازات كبيرة للغاية، وأنها استطاعت أن تسخر نظم الحياة الاقتصادية والسياسية والإعلامية والأمنية لخدمة مصالحها الخاصة، فإن مصطلحها تملي عليها رفض مشاريع الإصلاح والتغيير. وهذا يضعف إرادة التغيير لدى تلك النخبة، ويدفعها إلى السكوت على أزمة مجتمعية لا تعاني منها ولا تمس حياتها، ولا تعي أبعادها الحقيقية بسبب انعزالها وعزلتها عن عامة الشعب. إن النخب الحاكمة لا تجرؤ عادة على الانعزال عن شعوبها إلا حين تدخل الشعوب غفوة عقائدية أو ثقافية طويلة، مما يجعل الصحة لا تأتي إلا حين تصل الأزمة نقطة متقدمة جدا. وفي مثل تلك الحالة تصيح مشاريع الإصلاح والتغيير عمليات هدم وبناء في آن واحد تستهدف إعادة هيكلة فلسفة الحكم ونظم الحياة عامة، وهذه عملية صعبة ومكلفة لا تكتمل إلا بعد حين.. حين تكون القوى المنافسة قد تربعت على القمة. ومن أجل دعم الإدعاء القائل بأن أمريكا دخلت مرحلة التدمير الذاتي، نورد فيما يلي بعض الدلائل والحقائق الهامة التي تشير بوضوح إلى تراجع قدرات أمريكا الاقتصادية، ودخول إمبراطوريتها مرحلة التدهور.

**فمن الناحية الاجتماعية،** تنفق أمريكا على العناية الصحية في المعدل ضعف ما تنفقه بلاد صناعية متقدمة مثل ألمانيا وكندا، لكنها بالرغم من ذلك تبدو عاجزة عن توفير التأمين الصحي لمواطنيها، مما ترك حوالي 50 مليون أمريكي بدون تأمينات صحية. وهذا يتسبب في موت ما لا يقل عن 45 ألف شخص سنويا بسبب عدم تمكنهم من دفع تكاليف العلاج. وبينما تتمتع أمريكا بواحد من أعلى مستويات الدخل الفردي في العالم، يفقر عدد الأطفال الأمريكيين الذين ينامون كل ليلة ومعداتهم تتلوى من الجوع بحوالي 20 مليون طفل، بينما يرتفع عدد الفقراء إلى حوالي 40 مليون شخص. وبينما يبلغ عدد المساجين في السجون الأمريكية حوالي نصف المساجين في العالم أجمع، فإن معدل ضحايا الجريمة في أمريكا هو

الأعلى في العالم، طبعاً باستثناء الدول التي تعيش حروباً أهلية. وعلى سبيل المثال، يتجاوز عدد ضحايا الجريمة في مدينة واشنطن العاصمة التي يقل عدد سكانها عن 600 ألف شخص عدد ضحايا الجريمة في كافة الدول الاستكندنافية. ومما يجعل التعامل مع قضية المساجين عملية صعبة أن الكثير من السجون الأمريكية تحولت إلى صناعة مربحة تديرها شركات خاصة، ويقوم المال المستثمر فيها برشوة بعض القضاة لبقاء المساجين من الأطفال فترة طويلة في السجون، يتعرضون خلالها لإعتداءات جنسية ويتدربون على الانحراف وممارسة الجريمة.

**ومن الناحية العسكرية،** تنفق أمريكا اليوم أكثر من نصف ما ينفقه العالم أجمع على قواتها المسلحة، إذ تبلغ ميزانية وزارة الدفاع حوالي 700 مليار دولار، وهذا يشكل أكثر مما تخصصه كافة دول العالم الأخرى لشؤون الدفاع بما في ذلك روسيا والصين. إن ميزانية وزارة الدفاع هذه لا تشمل ميزانيات معظم أجهزة الاستخبارات البالغ عددها 16 جهازاً، ومنها جهاز الاستخبارات المركزية أو سي آيه آيه، ووكالة الأمن القومي ووزارة الأمن الوطني. ولذا، إذا أضفنا ميزانيات تلك المؤسسات وما تنفقه أمريكا على حروبها في العراق وأفغانستان، وما تقدمه لحلفائها وعملائها من دول من معونات عسكرية ومالية مثل باكستان وإسرائيل ومصر وكولومبيا، فإن مجموع الإنفاق على شؤون الأمن قد يصل إلى ألف بليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 7% من الناتج القومي الإجمالي. إلا أنه بالرغم من ذلك تعتبر أمريكا من أقل دول العالم إحساساً بالأمن. وليس أدل على ذلك من رد الفعل المذعور على حادثة الشاب النيجيري الذي حاول تدمير طائرة ركاب أمريكية يوم عيد الميلاد. من ناحية أخرى، يعتبر الخطر الذي تجسده ترسانة روسيا النووية الهائلة على أمن أمريكا أقل بكثير من الخطر الذي تجسده مجموعة مكونة من بضعة مئات من الأشخاص تطاردها العدالة في جبال اليمن.

**ومن الناحية الاقتصادية،** نلاحظ تراجع الصناعة الأمريكية عامة، وقدراتها على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية خاصة، واتجاه بعض الصناعات إلى الرحيل كلياً أو جزئياً عن أمريكا مثل صناعة السيارات والأدوات الكهربائية والمنتجات الإلكترونية والنسيج والملابس والبواخر وغيرها. وتشير آخر الإحصاءات إلى أن أمريكا فقدت خلال عام 2009 وحده حوالي 4.5 مليون وظيفة، وأن معدل البطالة بلغ 10% من الأيدي العاملة، رغم قناعتنا بأنه أعلى من ذلك بكثير. ومن الأمور التي تشير السخرية أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن أمريكا خسرت في قطاع الصناعة وحده 100 ألف وظيفة في شهر نوفمبر الماضي، إلا أن معدل البطالة انخفض من 10.2% إلى 10%، علماً بأن ما لا يقل عن 150 ألف أمريكي يدخلون سوق العمل كل شهر لأول مرة. هذه أرقام تبدو متناقضة وغير منطقية، لكن

المنطق يكمن في كيفية حساب معدل البطالة، إذ يعتمد جهاز الإحصاء على استطلاعات الرأي وليس على حقائق، ولا يعتبر أي شخص عاطلا عن العمل إلا إذا كان يبحث عن عمل، أما من فقد الأمل في العثور على وظيفة وأصبح عالمة على الغير والمجتمع بعد أن توقف عن البحث عن وظيفة فلا يدخل ضمن أعداد العاطلين. من ناحية أخرى، وصلت الفجوة بين أغنياء أمريكا وفقرائها حدا جعلها الأسوأ في العالم وربما في التاريخ. إذ أن الأغنياء 1% من السكان يملكون أكثر من ثلث ثروات البلاد، وأن الأغنياء 10% يملكون 71% من الثروات، تاركين للطبقتين اللتين تشكلان 90% من السكان ويطلق عليهما جزافا الطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة حوالي 29% من الثروات فقط. أما فيما يتعلق بالدخل، فإن الأغنياء 1% من السكان يحصلون على 20% من الدخل القومي، بينما يحصل الـ 20% الأفقر على 1% فقط، مما يجعل معدل الدخل الفردي للأثرياء يعادل 400 مرة معدل الدخل الفردي للفقراء. من ناحية أخرى، من المتوقع أن تتحول البطالة في أمريكا إلى مشكلة بنيوية (Structural)، أي أنها ستبقى مرتفعة بالرغم من تعافي الاقتصاد وذلك بسبب تواضع معدلات النمو المتوقعه، مما سيجعل من غير الممكن القضاء على البطالة خلال خمسة أو حتى عشرة سنوات. وحيث أن برنامج الضمان الاجتماعي هو الأسوأ بالنسبة للغير من دول صناعية، فإن من المؤكد أن تتسبب البطالة المرتفعة في زيادة أعداد الفقراء والمرضى والمشردين كثيرا، مما قد يتسبب في حدوث غضب شعبي ووقوع أعمال عنف.

**ومن الناحية السياسية،** أظهرت قضية إصلاح نظام التأمينات الصحية وجود تمحور عقائدي في أمريكا يحول دون اتخاذ أية خطوة حقيقية على طريق الإصلاح، وأن غالبية رجال الكونجرس حريصة على مصالحها، وغير معنية بما يقاسيه الفقراء والمشردون والأطفال من بؤس وحرمان، ومما يسببه الفساد الاقتصادي والسياسي من إفلاس لخزينة الدولة. أما العملية الديمقراطية فقد فقدت مصداقيتها منذ زمن، وبالتالي قدرتها على حماية حقوق الشعب، إذ أصبحت خاضعة خضوعا شبة كامل للمال والرشوة التي تقدمها الشركات وأصحاب المصالح الخاصة. ويشير تاريخ أمريكا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أنها لا تحسن إدارة الأزمات، ولذا لجأت في كل الحالات والأحيان تقريبا إلى حلول وسط تعكس أقل المساوئ، وهذا ما حدث في كوريا في الخمسينات، وفي فيتنام في الستينات، وفي منطقة الشرق الأوسط على مدى الستين سنة الأخيرة، وفي العراق وأفغانستان وباكستان اليوم. لقد وصل النظام السياسي الأمريكي إلى درجة العجز شبة الكامل عن التوصل لاجماع حول أية قضية رئيسية، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو صحية. من ناحية أخرى، وصل عدد المسجلين كأعضاء في (لوبي) إلى حوالي 15 ألف شخص، أي بمعدل 30 شخص لكل عضو في الكونجرس، أنفقوا في عام 2009 حوالي 3.5 مليار دولار.

لذا لا نرى أن هناك إمكانية لقيام أمريكا بالتعامل بحسم مع المشاكل المالية والاقتصادية والعقارية والصحية والاجتماعية والعسكرية التي تواجهها اليوم، والتي تتصف بارتفاع معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر وتدني مستويات دخل العمال والشباب، والتورط في حروب مٌكلفة دون بصيص أمل في الخروج منها منتصرة. وفي الواقع، تجاوز التطور التاريخي النظام الرأسمالي القائم على حرية الأسواق، والنظام الديمقراطي القائم على فرضية الطبقة في المجتمع، وأصبح النظامان بحاجة لإعادة هيكلة جذرية. ولهذا لا يوجد في أمريكا حاليا نظاما حياتيا واحدا أو مؤسسة مجتمعية واحدة تعمل بكفاءة وبشكل يجعلها تتجاوب مع احتياجات الشعب واستحقاقات المرحلة التاريخية التي يمر بها عالم اليوم.

د. محمد عبد العزيز ربيع

[www.yazour.com](http://www.yazour.com)